خصائص التركيب النوعي لسكان العراق وأثرها على الجرائم الإلكترونية لسنة 2020

Characteristics of the qualitative composition of the Iraqi population and its impact on cybercrime for the year 2020

الباحث: عــلاء نور حـميد الياســري

أ. د. **عبد العالي حبيب حسين**: كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق

أ. د. **جاسب كاظم عبد الحسين**: كلية الآداب، جامعة ذي قار، العراق

Alaa Noor Hameed Al-Yaserie : College of Arts, University of Dhi Qar, Iraq

First supervisor Professor Dr.: **Abdulaali Habeeb Huseen:** College of Arts, University of Dhi Qar, Iraq

Second supervisor Professor Dr. :**Jasib Kazem Abdelhussein:** College of Arts, University of Dhi Qar, Iraq

المستخلص:

يتضح لكل من يتابع التطور في حجم السكان عدد من الحقائق التي تعكس الخصائص المميزة للسكان في العراق وأهمها: ارتفاع معدل النمو السكاني، وتباين التوزيع الجغرافي، ويحتل النمو السكاني أهمية كبيرة محلياً ودولياً لأنه عامل مهم ومؤثر في التنمية وتطوير الأوضاع الاقتصادية والسياسية، حيث توجد علاقة طردية وثيقة بين مستخدمي الانترنت والنمو السكاني، تم الاقتصار في هذا البحث على تناول خصائص التركيب النوعي لسكان العراق وأثره فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية في العراق، وهدف البحث لمعرفة إذا ما كان لخصائص التركيب النوعي لسكان العراق من اثر على ارتكاب الجرائم الالكترونية، فضلا عن معرفة الأسباب التي دفعت الذكور أو الإناث لارتكاب هذا النوع من الجرائم الحديثة، حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي كونه من أكثر المناهج العلمية استفادة في عنوان البحث، إذ تم وفق هذا المنهج تحليل الجرائم الالكترونية المرتكبة من قبل الذكور والإناث، إذ توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إن نسبة ارتكاب الذكور للجرائم الالكترونية أكثر من الإناث وذلك لسيادة الطابع ألذكوري على المجتمع العراقي ونسبة دخول الإناث إلى الانترنت اقل من الذكور، مما وفر وقت أكثر للذكور لارتكاب الجرائم الالكترونية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: الإسراع في التصويت على قانون الجرائم الالكترونية من قبل مجلس النواب العراقي، فضلا عن قيام الدولة بتوعية المجتمع من سوء استخدام الانترنت، وإيضاح مخاطر الجريمة الالكترونية لما لها من اثر سلبي على مستقبل الأجيال.

الكلمات المفتاحية: التركيب النوعي، سكان العراق، الجرائم الإلكترونية

Abstract

Anyone who follows the development of the population size is clearly illustrated by a number of facts that reflect the characteristics of the population in Iraq، the most important of which are: high population growth rate، varying geographical distribution، and population growth is of great importance locally and internationally because it is an important and influential factor in development and development of economic and political conditions، where there is a close expulsion relationship between Internet

users and population growth, and this research will be limited to addressing the characteristics of the composition of the population age، consciousness with regard to electronic crimes in Iraq.

Keywords: qualitative structure, population of Iraq, cybercrime

الإطار المنهجي للدراسة:

المقدمة:

نال التركيب السكاني أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية، فهو يشير الخصائص السكان الكمية التي يمكن التعرف عليها عن طريق بيانات التعداد، إذ يعطي صورة عن الوضع الديموغرافي لدولة ما أو منطقة معينة على أساس فئات السكان العمرية أو جنسهم ذكوراً كان أو إناثاً أو تركيبهم ألاثني، والحضاري، والقومي، والديني، واللغوي، وهنالك تراكيب سكانية عدة وما يخدم هدف البحث منها هو التركيب النوعي لسكان العراق وأثره على الجريمة الالكترونية المسجلة في العراق لسنة 2020.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما تقدم فقد جاءت مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي (هل أن لخصائص التركيب النوعي لسكان العراق تأثير على الجريمة الإلكترونية؟)

فرضية الدراسة:

لخصائص التركيب النوعي لسكان العراق أثر على الجريمة الإلكترونية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لغرض فهم وتحليل هذا المنهج وبالاعتماد على الإحصاءات لعدد الجرائم الإلكترونية ونوعها وتوزيعا واثر خصائص التركيب النوعي السكانية على الجريمة الإلكترونية في العراق إما هيكلية البحث فقد تم دراسة التركيب النوعي لسكان العراق وأثره في

ارتكاب الجرائم الالكترونية، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات ومن ثم قائمة المصادر.

أهداف الدراسة:

دراسة الجريمة الإلكترونية وتحليل وجودها وتوزيعا وأسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفقاً لمنظور الجغرافية والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلات الظاهرة في المجتمع العراقي.

التركيب النوعي لسكان العراق وأثره في ارتكاب الجرائم الإلكترونية

يطلق على تقسيم السكان إلى ذكور وإناث مصطلح التركيب النوعي، ويقاس توزيع السكان بحسب النوع عادة بنسبة العدد الكلي لأحد النوعين إلى المجموع الكلي للسكان أو إلى العدد الكلي للنوع الأخر إذ يعد التركيب النوعي من أكثر عناصر تركيب السكان وضوحاً لاحتوائه على عنصرين فقط، مما يقلل من صعوبات التصنيف معه إلى حد كبير، ولكن له نتائج أيضا تتعلق بالمواليد والوفيات والزواج والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية. إن دراسة العلاقة بين هذين العنصرين (ذكور وإناث) لها أهمية بالغة تقتضي التعرف على مظاهر عديدة منها، حجم القوى العاملة ونوعها ومعدلات الخصوبة والوفيات واتجاه النمو السكاني وتساهم في التعرف على المشاكل الناجمة عن زيادة أي من الجنسين على الجنس الآخر، ذلك أن ارتفاع نسبة الذكور بين السكان يؤدي إلى زيادة عدد الموارد البشرية وخاصة في البلدان النامية. التي تنخفض فيها مشاركة النساء في الإنتاج الاقتصادي وترتفع درجة مشاركة الرجال الذين يتحملون العبء الأكبر في عملية الإنتاج. [1] وعلى الرغم من أن التباين بينهما قد يكون أمراً طبيعياً في المجتمعات المختلفة، إلا أن التباين يحظى بأهمية خاصة في الدراسات الجغرافية لما له من ارتباط فاعل في المتغيرات الديموغرافية التي تنعكس بدورها على توزيع السكان من حيث النوع، ويهتم الباحثون بهذا التركيب انطلاقاً من مسؤولية الاختلافات الناجمة عن معدلات المواليد والوفيات والهجرة، فضلاً عن تأثيره في معدلات الزواج وتغير السكان ومستقبلهم[2].

[1] عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق إطارها الطبيعي- نشاطها الاقتصادي- جانبها البشري، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص333.

[2] طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 2000، ص77.

ويظهر أثر التركيب النوعي على الجرائم الإلكترونية المرتكبة في العراق لسنة 2020 كما يأتي: -

1) أثر التركيب النوعي لجريمة انتهاك الخصوصية في العراق

يظهر أثر التركيب النوعي للسكان فيما يتعلق بهذا النوع من الجرائم من خلال ارتفاع نسبة الجريمة بالنسبة للذكور أكثر من الإناث جدول (1)، إذ بِلغت كمعدل(358) جريمة وقد كانت نسبة ارتكاب الذكور للجرائم منها نحو (336)جريمة وبنسبة بِلغت(93، 8%) من مجموع جرائم الانتهاك المسجلة في العراق، في حين أن هنالك تدني ملحوظ في الحالات المسجلة بالنسبة لجرائم انتهاك الخصوصية بالنسبة للإناث إذ بِلغت 22 حْاله وبنِسْبة مئوية بِلغت (6، 1%) مَن مجموع جرائم انتهاك الخصوصية المسجلة في العراق لعام 2020، وهذا يعكس بشكل واضح صفة المجتمع العراقي ألذكوري وسيطرة الذكور على معظم فعاليات المجتمع ونشاطاته المختلفة، وبالتالي هم الأكثر عرضة واستخدام للموقع في مثل هكذا مواقع وارتكاب جرائم الانتهاك، فضلاً عن ذلك تمتاز طبيعة المجتمعات الإسلامية والعربية ومنها العراق بكون الرجل هو الذي تقع عليه أعباء أعالة العائلة وتوفير مصدر دخل ومعيشة مما يدفع بعض الذكور لارتكاب تلك الجرائم بحثاً عن المال، كذلك تمتاز المجتمعات الإسلامية بوجود بعض الضوابط والمحددات سواء كانت اجتماعية أو دينية أو شخصية تؤثر على النساء ومَن ثُم خفض معدلات تلك الجريمة، فضلاً عن ذلك يوجد تفاوت في ارتكاب جرائم انتهاك الخصوصية فيما يتعلق بتركيب السكان النوعي حسب أشهر السنة لكنه تفاوت بسيط جداً باستثناء شهري تشرين الثاني وكانون الأول حيث ترتفع فيهما نسب ارتكاب هذا النوع مَن الجرائم بين الذكور بشكل كبير جداً فقد سجل شهر تشرين الثاني نحو (47) جريمة للذكور مقابل (3) جرائم للإناث، وبِلغت تلك الجرائم في شهر كانون الأول (45) جريمة للذكور من مجموع حوالي(336) جريمة انتهاك خصوصية ارتكبها الذكور عام 2020 مقابل 3 جرائم للإناث، ويرجع ارتفاع معدلات تلك الجريمة بين الذكور في شهري تشرين الثاني وكانون الأول لعدة أسباب منها ما يتعلق بعوامل إدارية إذ تتخذ الكثير من الجهات الرسمية ومنها الأمنية والوزارات طابعاً خاصاً يتضمن الحصول على معظم البيانات الخاصة بالجرائم وغلق بعض الملفات مع نهاية العام وبداية عام جديد لذلك تزداد نسب الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجريمة الإلكترونية، فضلاً عن ذلك كان هنالك تأثير لجائحة كورونا بدأت بشكل كبير في نهاية العام المذكور والذي أدى لزيادة الساعات التي يقضيها أبناء المجتمع داخل المنازل لتفادي الإصابة بالفايروس وفرض حظر التجوال وعدم انتظام الدوام الرسمي لأغلب دوائر الدولة، وتلكؤ العام الدراسي وأثر ذلك بالنسبة لعدد اكبر من الطلبة بكافة

المراحل الدراسية وما يتعلق منها بضرورة استخدام التعليم الإلكتروني وزيادة نسب الحصول على الهواتف النقالة والأجهزة الإلكترونية الذكية الأخرى.

جدول (1): أثر التركيب النوعي لعدد جرائم انتهاك الخصوصية الإلكترونية في العراق لسنة 2020

الشهر	ذكر	أنثى
كانون الثاني	26	1
شباط	27	2
آذار	25	2
نيسان	23	1
مايس	29	1
حزيران	22	1
تموز	24	2
آب	25	3
أيلول	14	1
تشرين الأول	29	2
تشرين الثاني	47	3
كانون الأول	45	3
المجموع	336	22
النسبة المئوية %	%93 ،9	% 1 ،6

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز الأمن الوطني، مركز الجريمة الإلكترونية، 2021.

1-2-2- اثر التركيب النوعي لجريمة التسقيط السياسي الإلكتروني[1] في العراق:

لقد شهد العراق بعد عام 2003 خللاً واضحاً وانفلاتاً أمنياً نتيجة تداعيات احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها وما نتج عن ذلك حينها من ضعف في بنية القوات الأمنية، فضلاً عن ذلك كان هنالك ظهور وبروز قوى وأحزاب وتيارات مختلفة في توجهاتها وأنظمتها وأهدافها وبرامجها الحزبية لاسيما بعد أن تم وضع الدستور عام 2005، والذي نص على أن نظام الحكم في العراق نظاماً برلمانيا يمارس الشعب فيه اختيار ممثليهم في البرلمان العراقي والذي أدى لتشكيل أحزاب عدة، منها قديمة أو حديثة التشكيل، وشخصيات سياسية مختلفة ثقافيا وايدولوجيا تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر قدر مَن المؤيدين والتأثير والتحكم بالقرار السياسي والاقتصادي والرياضي والديني وحتى الاجتماعي ولا سيما القبلي منها ومَن ثُم ارتفعت معدلات جرائم التسقيط السياسي نتيجة التنافس بين الأحزاب والقوى والتيارات والشخصيات المختلفة في توجهاتها وميولها وانتماءاتها السياسية والدينية ومتبنياتها الإيديولوجية، وكانت مرتفعة بين الذكور كون غالبية المتصديين هم الذكور، فمَن مجموع عدد جرائم التسقيط السياسي في العراق عام 2020 التي بِلغت نحو(348) جريمة مِسجله كانت حصة الذكور منها (331) جريمة وبواقع (95، 1%) مَن نسب هذه الجريمة، بينما انخفضت بين الإناث حيث بِلغت نحو(17) جريمة فقط وبنِسْبة (4، 9%) جدول (2) فضلاً عن ذلك فقد ظهر أيضاً وجود تفاوتاً قليلاً لمعدلات هذه الجريمة زمنياً وعلى وفق شهور السنة مَن عام الدراسة المذكور باستثناء ثلاث شهور وهي كانون الثاني الذي بلغ فيه أعداد تلك الجرائم نحو(85) جريمة، وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول حيث بِلغت فيهما الجرائم نحو(48، 45) جريمة على التوالي، وان سِبب ارتفاع هذا النوع من الجريمة خلال الشهور المذكورة يرجع لعوامل تتعلق ببداية انطلاق التظاهرات التي شهدت بدايتها شهر تشرين الأول عام 2019 وكانت ذروتها مع بداية عام 2020 التي شهدها العراق ولاسيما في العاصمة بغداد وغالبية المحافظات في وسط وجنوب العراق، وما رافق ذلك مَن أعمال عنف، وشد وجذب بين المتظاهرين والقوات الأمنية وبروز المتصيدين بالماء العكر متنكرين بالعملية الديمقراطية، ومحاولات حرف التظاهرات السلمية المطالبة بتحسين الواقع السياسي والاقتصادي لِلعراق عن مسارها الصحيح ومطالبها الحقة، ومَن ثم عمليات التسقيط التي طالت عدة جهات وشخصيات سياسية وقبلية واجتماعية مختلفة تعددت أهدافها وأسبابها، وزيادة الهوة بين المتظاهرين وبعض القيادات والأحزاب العراقية،

[1] جريمة التسقيط السياسي الالكترونية: عرفها الباحث: هي كل فعل يقوم به فرد أو جهة سياسية للإطاحة بخصومه أو منافسيه إعلاميا على شبكة الانترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي الالكترونية.

وتوسع مديات المناكفات السياسية والخصومات في المجتمع نتيجة ضعف التشريع القانوني للجرائم الالكترونية في العراق، إذ لِم يصوت مجلس النواب العراقي على قانون الجريمة الالكترونية، وبما أن كون الذكور ولاسيما الشباب منهم يمثلون العدد الأكبر الذي شهدته تلك التظاهرات لذلك ارتفعت نسب تلك الجرائم بين الذكور أكثر من الإناث، فضلا عن كون الذكور الأكثر عرضة واستخداماً للموقع الالكترونية المختلفة ومن ثمَ ارتكاب جرائم التسقيط السياسي أكثر من الإناث.

جدول (2) يوضح التركيب النوعي لعدد جرائم التسقيط السياسي الالكترونية في العراق لسنة 2020

الشهر	ذكر	أنثى
كانون الثاني	85	2
شباط	18	0
آذار	12	2
نيسان	15	3
مايس	21	1
حزيران	15	0
تموز	22	1
آب	9	0
أيلول	18	1
تشرين الأول	23	2
تشرين الثاني	48	3
كانون الأول	45	2
المجموع	331	17

النسبة المئوية %	95، 1%	4، 9%

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز الأمن الوطني، مركز الجريمة الالكترونية، 2021.

2) أثر التركيب النوعي لجريمة القذف والتشهير في العراق:

يعرف القذف على انه إسناد واقعة محددة تستوجب عقاب من تنسب إليه سواء صدرت مَن شخص محدد أو مجموعة أشخاص، لو صح هذا الفعل لكونها جريمة يسأل عنها مَن أسندت إليه أو تعرض لاحتقار عند أهل وطنه، وتُعد هذه الجريمة مَن أكثر الجرائم التي ارتبطت بتوسع زيادة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي الإلكترونية، وترتبط زيادة معدلاتها مع قلة التزام الناس بالأعراف والعادات والتقاليد المجتمعية السائدة في الوطن العربي وبتعاليم الدين الإسلامي، وزيادة نمو دور العامل القبلي، وضعف تطبيق القانون بسِبب عدم الإبلاغ عن الجرائم لغايات متعددة تتعلق بالثقافة العامة، وزيادة الجهل وتوسع معدلات الأمية، وتوسع حالات التفكك الأسري، [1] وهذه الجرائم كغيرها من الجرائم الالكترونية ترتفع نسب الذكور لمرتكبيها على الإناث، فقد بلغ مجموع هذه الجرائم عام 2020

جدول (3): التركيب النوعي لعدد جرائم القذف والتشهير في العراق عام 2020

الشهر	ذكر	أنثى
كانون الثاني	14	2
شباط	15	2
آذار	10	0
نيسان	14	2
مايس	21	0

[1] زينب محمد أمين، مؤشرات التركيب العمري لسكان العراق، لعامي 1987 و 2017 (دراسة مقارنة)، مجلة كلية التربية، المجلد 1، العدد31، جامعة واسط، 2018، ص263.

حزيران	8	3
تموز	22	4
آب	11	0
أيلول	29	2
تشرين الأول	31	2
تشرين الثاني	64	5
كانون الأول	77	2
المجموع	316	24
النسبة المئوية %	%9 ،92	%1 ،7

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز الأمن الوطني، قسم الجريمة الالكترونية، 2021.

نحو(340) جريمة وقد كانت حصة الذكور منها (316) جريمة وبما نسبته (92، 9%) بينما بلغ عدد تلك الجرائم التي ارتكبتها الإناث لذات العام (24) جريمة ونسبتها (7، 1%) من مجموع جرائم القذف والتشهير في العراق جدول (3)، وقد ظهر ارتفاع لمعدلات تلك الجرائم منذ شهر أيلول حيث بلغت (29) جريمة بالنسبة للذكور وجريمتان للإناث، ثم بلغت في أشهر تشرين الأول (77) للذكور و(2) للإناث، وتشرين الثاني (64) للذكور و(5) للإناث، وشهر كانون الأول (31) للذكور و(2) للإناث، ويظهر أثر التركيب النوعي من خلال ارتفاع نسب تلك الجرائم كغيرها من الجرائم الالكترونية بالنسبة للذكور أكثر مَن الإناث، وهذا مرتبط بطبيعة المجتمع العراقي وسيادة صفة الذكورية، وطبيعة تواجد الذكور خارج المنزل وأمام شبكات الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة والمتعددة، والاتصال والتواصل المجتمعي أكثر من الإناث، فضلاً عن ذلك ارتفاع نسب تلك الجرائم في الأشهر المذكورة التي تمثل نهايات كل عام الذي يتم فيه محاولات إغلاق معظم الشكاوي والجرائم قبل نهاية ألسنة ومن ثم تراكم وارتفاع معدلات الحصول على البيانات.

3) أثر التركيب النوعي لجريمة الترويج للإرهاب الإلكتروني في العراق:

تعد ظاهرة الإرهاب من اخطر الظواهر التي أثرت بشكل سلبي على واقع وحياة المجتمعات والدول، وقد تفاقمت خطورتها بعد أن تحول الإرهاب إلى ظاهرة عالمية شملت الجميع، لذلك ذهب المجتمع الدولي لمحاربته بشتى الطرق وفي كل مكان ظهر فيه الإرهاب، وبرغم ذلك لم تتمكن كل تلك الوسائل المتبعة لمحاربته مَن الوصول لنتائج مشجعة في القضاء عليه وتجفيف منابعه والسِبب يعود لعدم وجود قدرة حتى يومنا هذا على توحيد الجهود العالمية لمحاربته وإيجاد صيغة دولية موحدة كفيلة بالحد مَن خطورة الإرهاب، ولعل عدم إيجاد تعريف موحد للإرهاب تتفق حوله كل الدول المعنية بمحاربته واحدة مَن تلك المشاكل، فاختلاف التوجهات الفكرية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية للدول وتقاطعها مع بعضها البعض حول ماهية الإرهاب أدى إلى تبني إجراءات تعبر عن وجهة نظر دولة ما حول طبيعة تفسيرها لتلك الظاهرة[1]. وقد فسح هذا الأمر المجال أمام الدول لتبني سياسات وتشريعات تتلاءم مع توجهاتها الفكرية والسياسية، يفهم الإرهاب على انه استعمال للعنف أو التهديد باستعماله تحديداً لغايات سياسية يقوم به شخص إرهابي terrorist، ويستخدم الإرهاب كأداة أو سلاح بين الدول المتخاصمة أحيانا[2].

جدول (4): التركيب النوعي لعدد جرائم الترويج للإرهاب الالكترونية في العراق لسنة 2020

الشهر	ذكر	أنثى
كانون الثاني	11	1
شباط	10	2
آذار	15	1
نيسان	11	0
مايس	17	0

(5) حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، ط1، دار الحصاد، سوريا، 2015، ص168.

(6) محمد عباس، التمويل الدولي للإرهاب وأثرها على البلدان النامية (الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية)، مجلة قضايا سياسية، العدد59، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2019، ص3.

حزيران	15	0
تموز	12	1
آب	15	2
أيلول	14	0
تشرين الأول	13	1
تشرين الثاني	15	2
كانون الأول	12	0
المجموع	160	10
النسبة المئوية %	%1 ،94	%9 ،5

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز الأمن الوطني، قسم الجريمة الالكترونية، 2021.

كما عُرف الإرهاب بأنه العمل الإجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفزع لتحقيق هدف معين، أو جذب الانتباه لتحقيق غايات معينة والتأثير في السلوك والقرار السياسي للدولة أو الحصول على التنازلات من خلال إستراتيجية أو طريقه معينة تقوم فيها جماعة أو منظمــه أو دولة أو مجموعة دول، التي تتمثل بالأعمال الإجرامية التي تخرج عن الإطار القانوني والشرعي والتي هدفها انتهاك حقوق الإنسان، في حين يعرف الإرهاب حسب قانون الإرهاب العراقي المرقم13 لسنة 2005 بأنه إدخال الرعب أو الخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو استقرار الوحدة الوطنية[1].

ومن خلال النظر إلى جدول(4) يلاحظ أثر التركيب النوعي لسكان العراق على عدد الجرائم الالكترونية للترويج للإرهاب بين الذكور والإناث، إذ أن أعلى الإعداد سِجلت بين السكان الذكور بواقع (160)جريمة وبنِسْبة بلغت(94، 1%) من مجموع الجرائم الالكترونية للترويج للإرهاب في

[7] حسين عبدالله مصطفى الجبوري، التطرف جذوره- أسبابه- آثاره- وسائل معالجته، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 19، العدد 41، مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، 2019، ص401.

العراق عام 2020، في حين أن هنالك تدني ملحوظ في الحالات المسجلة بالنسبة للإناث إذ بِلغت (10)جريمة وبنسبة بِلغت (5، 9%) من مجموع الجرائم الالكترونية للترويج للإرهاب في العراق، وهذا يعكس مدى الاستجابة الذكورية العالية لهذه الجرائم، وهذا مرتبط بتأثرهم بالأفكار والعقائد والأيديولوجيات المنحرفة التي تدعوا للتطرف والإرهاب لاسيما وان الإرهاب يُعد ظاهرة عابرة للحدود، ومدى سطوة الذكور على معظم فعاليات المجتمع ونشاطاته المختلفة، وبالتالي هم الأكثر عرضة واستخدام للموقع الإلكترونية، بالإضافة إلى كون مسؤولية العمليات الإرهابية تحتاج لتخطيط وسهولة التحرك والاتصال والتواصل والتي تبرز أكثر بين الذكور الذين يملكون كذلك قدرة وقوة وإمكانية عقلية وجسمانية لكل العمليات والفعاليات المرتبطة بالإرهاب، فضلاً عن ذلك انخفاض نسب تقبل النساء لما يرتبط بالإرهاب بحكم سرعة تأثرهن العاطفي، وكون المرأة عموماً لا تميل للعنف فهي أضعف مَن الرجل مَن الناحية البايلوجية والقوة البدنية، فضلاً عن وجود مراحل زمنية تكون فيها المرأة في فترات الحمل أو الرضاعة، كذلك فان عالِم المرأة لا يتجاوز في كثير مَن الأحيان البيت ومكان العمل، والأماكن التي تربطها بالمنزل[1]. فضلاً عن أنها تكون أكثر تعلقاً بأسرتها وتحديداً الأبناء ومتطلبات المنزل والحياة الزوجية مَن الرجل، وسهولة السفر والتنقل للذكور أسهل من الإناث.

4) أثر التركيب النوعي لجريمة الابتزاز الالكتروني في العراق:

مع دخول وسائل التواصل الاجتماعي إلى العراق وزيادة استخدامها انتشرت جرائم الابتزاز الإلكتروني بشكل كبير وتطورت عملياتها، وظهرت عصابات إجرامية تتفنن في طرق القيام بها، لاسيما مع ضعف تطبيق القانون في العراق بعد عام 2003، والتراخي في تطبيقه، فضلاً عن انتشار البطالة والفقر، وعدم الاستقرار الذي ساعد على ارتكاب هذه الجرائم، وتنامي معدلات المتورطين فيها، والذي يمثل مَن جانب أخر تعبيراً جلياً عن الواقع السياسي المتدهور في البلاد وكذلك الواقع الاقتصادي والتنموي الذي يشهد تراجعاً في تقديم الخدمات وفرص العمل، إذ تشير عملية الابتزاز الإلكتروني لعملية استغلال طرف لطرف أخر لأجل مقاصد مادية ولا أخلاقية عن طريق الاحتفاظ بتسجيلات إلكترونية للتهديد فيها، وتُعد الصور والتسجيلات الفيديوية وعمليات التسجيل الصوتي،

[8] رنا مولود سبع، ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان: بريطانيا وفرنسا أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد49، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2011، ص159.

[9] عبد الواحد حميد ثامر الكبيسي واحمد عبد الرحمن سرهيد، الابتزاز الالكتروني وكيفية التعامل معه من وجهة نظر طلبة جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد2، العدد3، جامعة الانبار، 2020، ص128.

والملفات والوثائق، وتسريب المعلومات عن الضحية خاصة باستخدام وسائل إلكترونية لتحقيق غايات يستهدفها الشخص المبتز، ودائماً ما يعتبر الابتزاز الإلكتروني[1] لجني الأموال مَن الضحية أو محاولة لملئ الفراغ الذي يمر فيه الفرد لذلك ترفع معدلات هذه الجريمة بين الذكور أكثر من الإناث تأثراً بالتركيب النوعي لسكان العراق، من خلال جدول (5) والشكل (1) إذ أن أعلى أعداد الجرائم سِجلت بين السكان الذكور بواقع (152) حاله من مجموع (159) جريمة ابتزاز إلكتروني، وبنسبة مئوية بِلغت(95، 5) من مجموع الجرائم الابتزاز الإلكتروني في العراق وهي أعلى مستوى مَن الارتكاب من بين جرائم سكان الذكور خلال مدة الدراسة من بين الجرائم المسجلة خلال مدة الدارسة، في حين أن هنالك تدني ملحوظ في الحالات المسجلة بالنسبة للإناث إذ بلغت (7) جريمة وبنسبة مئوية بِلغت (4، 4%) من مجموع جرائم الابتزاز الإلكتروني المسجلة في العراق خلال عام 2020، وهذا يعكس مدى الاستجابة الذكورية العالية إلى هكذا نوع من الجرائم بوصفهم الأكثر تعرض لهذه الجرائم، وهذا مرتبط بشكل واضح بمدى سطوة الذكور على معظم فعاليات المجتمع ونشاطاته المختلفة، والأكثر عرضة واستخدام لجهات وبرامج الاتصال والتواصل في مثل هكذا مواقع وارتكاب جرائم الابتزاز الإلكتروني[2].

جدول (5) يوضح التركيب النوعي لعدد جرائم الابتزاز الإلكتروني في العراق لسنة 2020

الشهر	ذكر	أنثى
كانون الثاني	8	0
شباط	9	0
آذار	11	1
نيسان	11	0
مايس	13	1
حزيران	15	1

[10] زينب محمد عوين، زينب احمد عوين، جريمة الاحتيال الالكتروني، جامعة النهرين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 2014.، ص 12.

تموز	11	1
آب	14	0
أيلول	15	2
تشرين الأول	16	0
تشرين الثاني	15	1
كانون الأول	14	0
المجموع	152	7
النسبة المئوية %	%5 ،95	%4 ،4

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز الأمن الوطني، مركز الجريمة الالكترونية، 2021.

الشكل (1) يوضح جرائم الابتزاز الالكتروني حسب النوع (ذكور–إناث) في العراق لسنة 2020

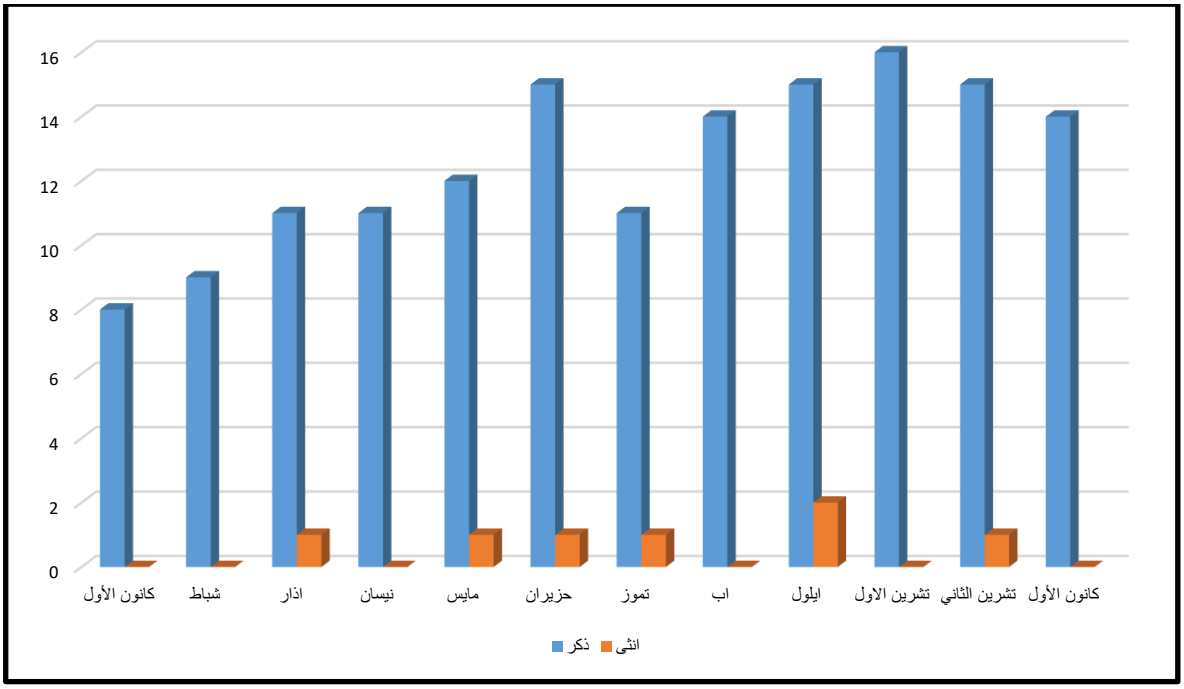

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (5)

5) أثر التركيب النوعي لجرائم التحريض والتطرف الديني الالكترونية في العراق:

التطرف هو عبارة عن سلوك يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص لديهم أفكار معينة تتجاوز الحد المتفق والمتعارف عليه ضمَن بيئة معينة أو منطقة أو دولة وحتى على مستوى قارة أو العالم، وبذلك فان التطرف يسير بخلاف ما اتفقت عليه الأعراف والتقاليد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية متجاوزة تلك الأفعال حد الاعتدال والوسطية التي ضمَن السلوك المعتدل والمنضبط والمتعقل للإنسان التي أمر فيها الله الإنسان بالتمسك فيها في كل سلوكياتهم[1]، ولذلك يُبرر التطرف عن حْاله مضطربة تؤدي لأفعال انعكاسية تنتج عن الإنسان تنافي مفاهيم الدين والعقل تنال مَن حريات الناس وتسِبب لهم أذى تختلف شدته تبعاً لنوع سلوك وأسلوب وأدوات القائم بالفعل، وقد يكون التطرف فكرياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو دينياً تغذيه عناصر عدة أهمها الجهل والتخلف والتضاد الفكري بين الأشخاص والجماعات وعمليات الظلِم والاضطهاد السياسي والعنصري والاستعماري لدولة أو طائفة أو شعب، فضلاً عن غياب العدالة وعدم المساواة في تطبيق وفرض القانون، والتنازع والاختلاف بين

جدول (6) يوضح التركيب النوعي لجرائم التحريض والتطرف الديني الالكترونية في العراق لسنة 2020

الشهر	ذكر	أنثى
كانون الثاني	8	0
شباط	5	0
آذار	7	0
نيسان	7	0
مايس	8	0
حزيران	7	0

[11] صلاح هادي الفتلاوي، جريمة الإرهاب الالكتروني، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد13، كلية القانون، جامعة ذي قار، 2016، ص7.

تموز	5	0
آب	6	0
أيلول	10	0
تشرين الأول	10	0
تشرين الثاني	9	0
كانون الأول	6	0
المجموع	88	صفر
النسبة المئوية %	%100	صفر%

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز الأمن الوطني، قسم الجريمة الالكترونية، 2021.

القوميات والأديان والمجتمعات المختلفة، والفقر والبطالة، والأعلام السلبي ووسائله الحديثة التي تحث على العنف، وانتشار ثقافة الكراهية والأفكار المنحرفة والأيديولوجيات الهدامة والعنف المنتشر على شبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى مسببات الظلِم الاجتماعي الذي يقع على بعض الأفراد بسِبب التقاليد والعادات الضارة، والأفعال السلبية التي تحدث نتيجة عمليات الإبادة الجماعية والاضطهاد الديني والتمييز القومي والعنصري[1]، وما يجعل هذه الجريمة منتشرة بشكل كبير وجود حاضن مغذيات لها سواء كانت مَن داخل أو خارج الدولة، وضعف الجانب الأمني وحدوث خلل في أدارة منظومة الدولة ومؤسساتها المختلفة وهذا ما شهده العراق بعد عام 2003 وما ترتب على الاحتلال الأمريكي وغياب الإدارة الصحية، والمعالجات الحقيقة لبعض المشاكل والأزمات الذي أنتج لنا عدة جرائم منها جريمة التحريض والتطرف الديني والتي بلغ المسجل منها وما تم الحصول عليه عام 2020 نحو(88) جريمة ينظر الجدول(6) والشكل (2)، وبالتأكيد فان العدد أكثر مَن ذلك بكثير لكن لعدم القدرة على تسجيل بعض تلك الجرائم التي يجري بعضها بعيداً عن السلطات الأمنية والقضائية، واكتفاء مَن وقع عليه الأذى باللجوء لمعالجات شخصية أو قبلية

(12) محمد عباس، التمويل الدولي للإرهاب وأثرها على البلدان النامية (الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية)، مصدر سابق، ص4.

حسب الأعراف والتقاليد الموجودة في المجتمع العراقي، وعدم الجدية والمهنية وقلة الخبرة الفنية والوسائل في التعامل مع مثل هذه الجرائم المستحدثة، وقد سِجلت معظم تلك الجرائم على الذكور بنسبة مئوية بِلغت (100%)من مجموع جرائم التطرف والتحريض الديني، في حين أن نسبة هذا النوع من الجرائم بين الإناث بِلغت صفراً، وهذا يعكس مدى الاستجابة الذكورية العالية إلى هكذا نوع من الجرائم، إذ أن الذكور هم الأكثر تعرضاً لمثل هكذا نوع من الجرائم، وهذا مرتبط بشكل واضح بتأثرهم بالأفكار والعقائد والأيديولوجيات المنحرفة التي تدعوا جرائم التطرف والتحريض الديني، ومدى سطوة الذكور على معظم فعاليات المجتمع ونشاطاته المختلفة، وبالتالي هم الأكثر عرضة واستخدام للموقع في مثل هكذا مواقع وارتكاب جرائم التطرف والتحريض الديني الالكترونية.

الشكل (2) التركيب النوعي لجرائم التحريض والتطرف الديني الالكترونية في العراق لسنة 2020

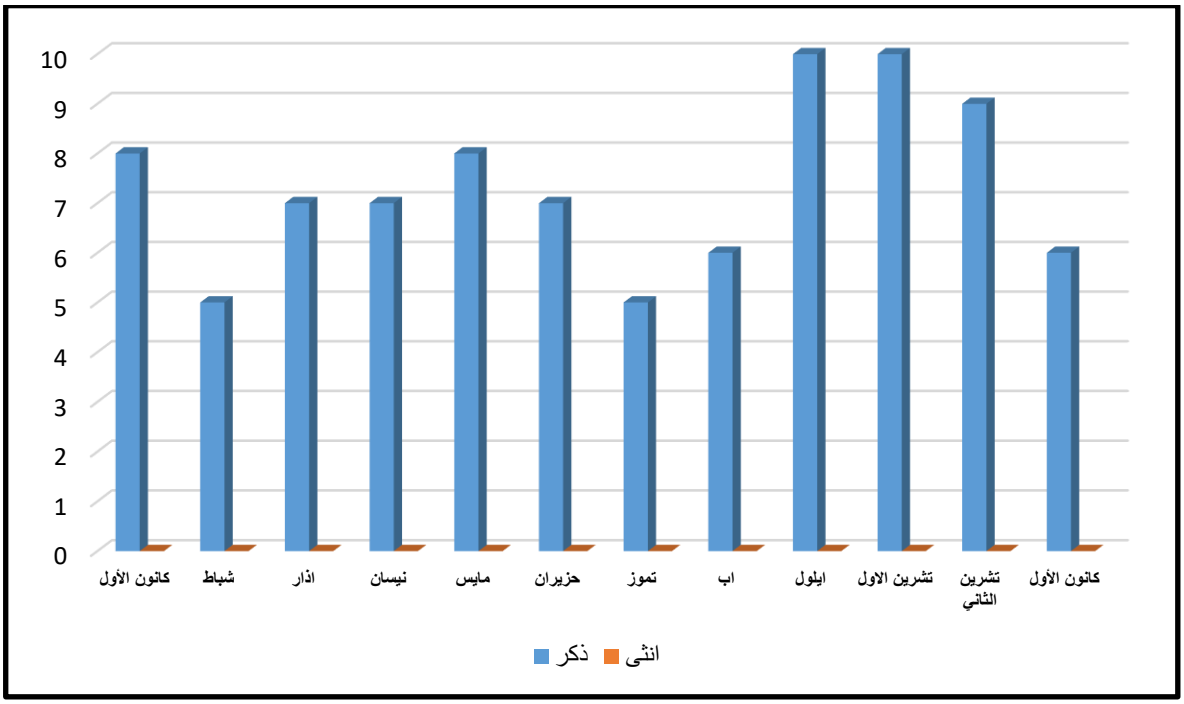

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (6)

6) أثر التركيب النوعي لجرائم تسريب الأسئلة الوزارية والغش الإلكتروني في العراق:

يتأثر قطاع التعليم كغيره مَن القطاعات بالمعطيات الموجودة داخل الدولة والمجتمع سواءً بشكل إيجابي أو سلبي، لاسيما ما يتعلق منها بتفشي ظاهرتي الفقر والبطالة وارتفاع معدلاتهما وقلة

جدول (7) توزيع جرائم تسريب ألأسئلة الوزارية والغش الإلكتروني بحسب الجنس في العراق لسنة 2020

الشهر	ذكر	أنث
كانون الثاني		
شباط		
آذار		
نيسان		
مايس		
حزيران		
تموز	26	4
آب		
أيلول		
تشرين الأول	34	9
تشرين الثاني		
كانون الأول		
المجموع	60	13
النسبة المئوية	%1 ،82	%8 ،17

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، رئاسة الوزراء، جهاز الأمن الوطني، قسم الجريمة الالكترونية، 2021.

الحصول على فرص العمل وارتفاع مستويات المعيشة، وتوسع مديات الفساد المالي والإداري، وغياب التخطيط الناجح في إدارة هذا القطاع، وغياب الوازع الديني والأخلاقي لدى القائمين بتلك

الجرائم ولاسيما الطلبة[1]، وما ينتج عن ذلك مَن غياب فرص التكافؤ العادل بين الطلبة في الحصول على التعليم المناسب، وتضعضع هيبة التعليم وكوادره، وغياب المصداقية والشفافية لدى بعض المسؤولين، وهذه الأسباب وغيرها مع تردي الوضع الأمني أثرت بشكل سلبي على واقع التعليم في العراق، وباتت هنالك طرق وأساليب عدة يمارسها البعض أثناء عملية الدراسة وأداء الامتحانات الوزارية والغير وزارية، ومع زيادة خطر الإصابة الناتجة عن توسع جائحة كورونا كانت واحدة مَن الوسائل للتأقلِم مع الوضع ومحاولة الاعتماد على منصات التعليم الإلكتروني لإكمال عملية التعليم[2]، وتتأثر جريمة تسريب الأسئلة الوزارية والترويج لسماعات الغش الإلكتروني بمدى القدرة في الحصول على الأسئلة، وطبيعة العلاقات السائدة بين مرتكبي تلك الجريمة، وغياب رقابة الأبوين على الأبناء، وتوفر الأجهزة الخاصة بعمليات الغش الالكتروني، وسهولة الحصول عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومدى توفرها في الأسواق والمروجين لها، وعمليات الضبط والتدقيق الأمني على المتاجرين والحائزين لها، والتشدد في تطبيق القانون، وتوفر المبالغ المالية المطلوبة للحصول على تلك الأسئلة، والقدرة على استخدامها، لذلك تنحصر هذه الجريمة بشكل كبير بين الذكور ليبلغ عدد الجرائم الالكترونية التي قام بها الذكور نحو(60) جريمة من بين(73) جريمة مسجلة لعام 2020 كما موضح في جدول(7) والشكل (3)، وهذا الرقم أقل بكثير مما موجود وذلك نتيجة غياب الحماية القانونية لبعض الكوادر والمسؤولين الذين يكشفون تلك الجرائم وسادت بعض الأعراف القبلية المؤثرة في المجتمعات العراقية التي تعرقل سير تلك الإجراءات بشكلها الطبيعي عند عملية ضبط الجريمة، كما تتأثر الجريمة وأوقات حدوثها بعوامل الزمَن إذ غالبا ما يكون وقوع تلك الجرائم أثناء فترات الدراسة في العراق وتحديداً في أيام الامتحانات ولاسيما الحاسمة مثل الامتحانات الوزارية البكالوريا وبعض الامتحانات المهمة لطلبة الجامعات والتكميلية، وهذا ما يبرز تركزها بشكل كبير في شهري تموز حيث بِلغت نحو26 جريمة وبنِسْبة (82، 2%)، وشهر تشرين الأول أثناء الامتحانات التكميلية الدور الثاني وشعور الطلبة بإمكانية انعدام فرصهم بالنجاح حيث بِلغت نحو34 جريمة، كذلك يظهر اثر التركيب النوعي للسكان من خلال ارتفاع نسب الجرائم لدى الذكور وانخفاضها لدى الإناث حيث بِلغت فقط (13) جريمة وبنِسْبة (17، 8%)، وبعد التطرق لدور تركيب السكان العمري

---

[13] عبد الواحد حميد ثامر الكبيسي واحمد عبد الرحمن سرهيد، الابتزاز الالكتروني وكيفية التعامل معه من وجهة نظر طلبة جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد3، جامعة الانبار، 2020، ص128.

[14] صدام حسين عباس علي، أسباب ظاهرة الغش في الامتحانات من وجهة نظر طلبة كلية التربية قسمي، اللغة العربية، والعلوم التربوية والنفسية، أنموذجا، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 20، العدد4-2، كلية التربية، جامعة القادسية، 2020، ص386.

والنوعي وأثره في الجريمة الإلكترونية، ومن خلال استعراض الجرائم المتعلقة بموضوع البحث يظهر وجود علاقة كبيرة جداً للتركيب العمري والتركيب النوعي بالنسبة لمرتكبي تلك الجرائم حيث تركز ارتكاب تلك الجرائم بشكل كبير بين الذكور أكثر من الإناث، وفي الفئات العمرية النشطة من الفئة الوسطى للسكان أو فئة النشطين اقتصادياً المحصورة بين (15- 64) سنة وكان التركيز بشكل أكثر بالنسبة لتلك الفئة على الأعمار الشابة منها(20- 45) سنة، وقد كان لطبيعة المجتمع العراقي الذي تغلب عليه صفة الذكورية، ووجود بعض الأعراف والتقاليد التي تقيد عمل المرأة، وابتعاد غالبية الإناث عن القيام بتلك الجرائم والخوف منها ومَن مواجهة مخرجات الوقوع فيها، فضلا عن انتشار الفقر والبطالة، وعدم وجود الشفافية والحزم في تطبيق القانون، وضعف الجانب الأمني، وسيادة بعض التقاليد والأعراف القبلية، وارتفاع معدلات الجهل والأمية، وانتشار بعض الأيديولوجيات والأفكار الهدامة، وغياب الوعي وقلة رقابة الأبوين على الأبناء أثرا في انتشار وتوسع رقع تلك الجرائم التي باتت تهدد كيان الدولة وتعمل على تدمير الأجيال.

الشكل (3) يوضح جرائم تسريب الأسئلة الوزارية والغش الالكتروني حسب النوع (ذكور–إناث) في العراق لسنة 2020

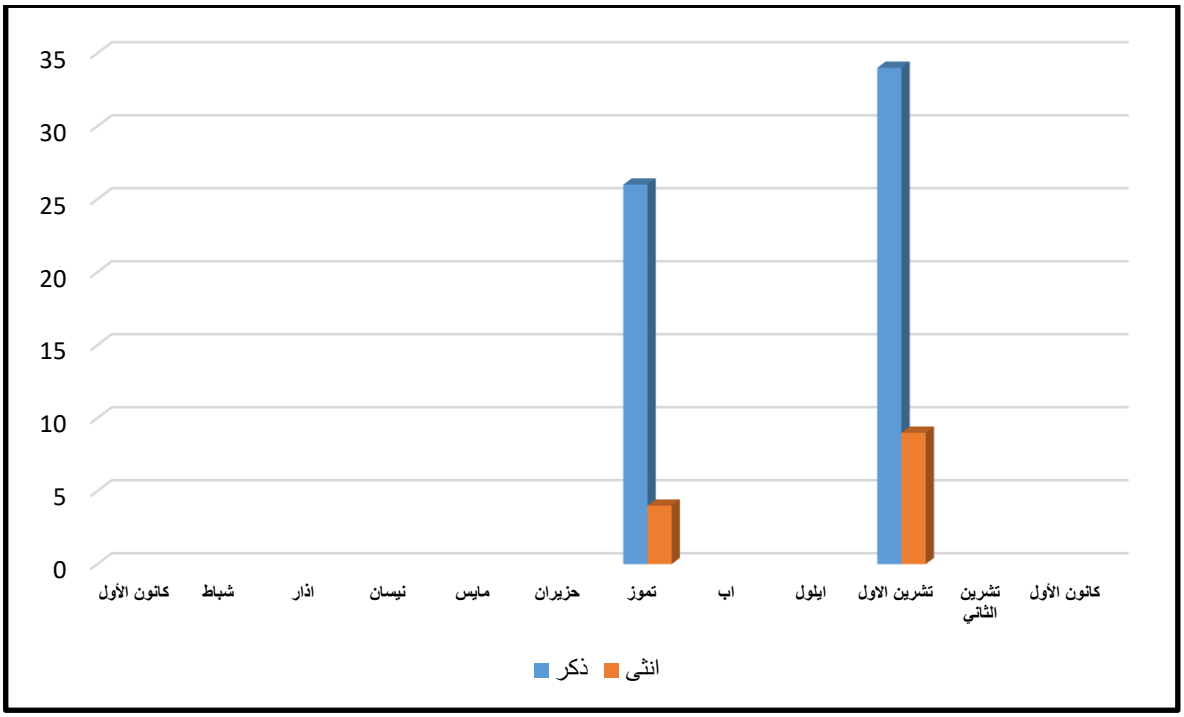

المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول (7)

الخاتمة:

من خلال البحث اتضح لدينا أن نسبة ارتكاب الجرائم الالكترونية للذكور أكثر منها للإناث لدى سكان العراق لسنة 2020، وتبين لنا أن التركيب النوعي لسكان العراق يتباين في ارتكاب الجرائم الالكترونية، وسبب ذلك أن المجتمع العراقي يتصف بسيادة الذكورية مما جعل الذكور أكثر ارتكاب للجرائم الالكترونية كونهم أكثر دخولاً إلى شبكة الانترانت وتتباين بعض أنواع الجرائم الالكترونية في ارتكابها بين الجنسين، إذ تنعدم للصفر في جرائم الإرهاب الالكتروني وتنخفض عن الذكور بجميع الجرائم الالكترونية المرتكبة والمسجلة في دوائر الدولة الرسمية.

الاستنتاجات:

1- إن بعض الجرائم الالكترونية تمس الحياة الخاصة أو ما يسمى بخصوصية الإنسان، وهذه الجرائم تخلف وراءها – إلى جانب الضرر الكبير بالشخص المستهدف في الاعتداء – شعورا عميقا لدى الأفراد بمخاطر التقنية الحديثة.

2- تطال بعض الجرائم الالكترونية الأمن القومي والسيادة الوطنية في إطار ما يعرف بحروب المعلومات وتحديدا جرائم الإرهاب وجرائم التحريض الديني والابتزاز الالكتروني.

3- هنالك نمو متسارع وخطير في نسبة ارتكاب الجريمة الالكترونية في العراق من خلال ملاحظة ارتفاع معدلات الجريمة في أواخر مدة الدراسة.

4- أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة رقمية حسب البيئة ووجود فجوة رقمية نوعية في نسبة ارتكاب الجرائم الالكترونية حسب النوع.

5- أظهرت النتائج تباين في الجريمة الالكترونية حسب النوع في العراق وتتوزع بين المحافظاتً بشكل متباين أيضا. إذ تبين أن هنالك ثمة تباين واضح في نوعية المجرم الالكتروني من خلال التركيب النوعي لصالح الذكور في ارتكاب الجرائم الالكترونية في العراق.

التوصيات:

1- ضرورة التأكيد على تضافر الجهود الدولية من أجل سـن القوانين والتشـريعات الدولية لمكافحة الجرائم الالكترونية، وإلزام كافة دول العالم بتطبيق تلك القوانين لضمان القضاء أو التخفيف من هذه الجرائم على المستوى المحلي والدولي.

2- بات إلزاميا على صانع القرار التعامل مع الأمن ألالكتروني كأولوية في سياساته الأمنية الوطنية.

3- الإسراع في التصويت على قانون الجرائم الالكترونية من قبل البرلمان العراقي.

4- توفير الدعم المالي من قبل الحكومة العراقية لإقامة الندوات الشاملة لجميع فئات الشعب عبر مختلف وسائل الإعلام لرفع المستوى الثقافي من الوقوع بالجرائم الالكترونية..

5- رفع مستوى الحماية الالكترونية اللازمة في مجال العمل لتسهيل أداء الجهات الحكومية مهامها دون تعرضها للخطر السياسي والاقتصادي.

قائمه المصادر والمراجع:

1- عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق إطارها الطبيعي- نشاطها الاقتصادي- جانبها البشري، ط1، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص333.

2- طه حمادي الحديثي، جغرافية السكان، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 2000، ص77.

3- زينب محمد أمين، مؤشرات التركيب العمري لسكان العراق، لعامي 1987 و 2017 (دراسة مقارنة)، مجلة كلية التربية، المجلد 1، العدد31، جامعة واسط، 2018، ص263.

4- حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ وأسس، ط1، دار الحصاد، سوريا، 2015، ص168.

5- حمد عباس، التمويل الدولي للإرهاب واثرها على البلدان النامية (الاثار السياسية والامنية والاقتصادية)، مجلة قضايا سياسية، العدد59، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2019، ص3.

6- حسين عبدالله مصطفى الجبوري، التطرف جذوره- أسبابه- آثاره- وسائل معالجته، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 19، العدد 41، مركز صلاح الدين الأيوبي للدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، 2019، ص401.

7- رنا مولود سبع، ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان: بريطانيا وفرنسا أنموذجاً، مجلة دراسات دولية، العدد49، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2011، ص159.

8- عبد الواحد حميد ثامر الكبيسي واحمد عبد الرحمن سرهيد، الابتزاز الالكتروني وكيفية التعامل معه من وجهة نظر طلبة جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد2، العدد3، جامعة الانبار، 2020، ص128.

9- زينب احمد عوين، جريمة الاحتيال الالكتروني، جامعة النهرين، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة بغداد، 2014.، ص 12.

10- صلاح هادي الفتلاوي، جريمة الإرهاب الالكتروني، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد13، كلية القانون، جامعة ذي قار، 2016، ص7.

11- عبد الواحد حميد ثامر الكبيسي واحمد عبد الرحمن سرهيد، الابتزاز الالكتروني وكيفية التعامل معه من وجهة نظر طلبة جامعة الانبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد3، جامعة الانبار، 2020، ص128.

12- صدام حسين عباس علي، أسباب ظاهرة الغش في الامتحانات من وجهة نظر طلبة كلية التربية قسمي، اللغة العربية، والعلوم التربوية والنفسية، أنموذجا، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 20، العدد4-2، كلية التربية، جامعة القادسية، 2020، ص386.